

عنوان البحث

الإطار النظري للتنمية المكانية وآليات التطبيق في الدراسات الجغرافية

إبراهيم الزبير عبدالقادر الزبير¹

¹ قسم التخطيط والدراسات السكانية - كلية الآداب والعلوم وادي عتبة - جامعة فزان

بريد الكتروني: ibr.alzubair@edu.ly

HNSJ, 2025, 6(11); <https://doi.org/10.53796/hnsj611/31>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/611/31>

تاريخ النشر: 2025/11/01م

تاريخ القبول: 2025/10/15م

تاريخ الاستقبال: 2025/10/07م

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسس النظرية للتنمية المكانية وتقديم إطار تطبيقي متكامل لها، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل النظري لأبرز النماذج التنموية كنظرية المركز والهامش وأقطاب النمو، مع ربطها بآليات التطبيق العملي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن نجاح التنمية المكانية مرهون بتبني نهج ثلاثي الأبعاد يجمع بين أدوات التحليل المكاني المتقدم كنظم المعلومات الجغرافية، وآليات المشاركة المجتمعية الفاعلة، وأطر التكامل بين المستويات التخطيطية. كما أظهرت الدراسة أن المعوقات المؤسسية تشكل تحدياً أكبر من نقص الموارد المالية، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: تطوير أنظمة الحوكمة الرشيدة، والاستثمار في البنية التحتية للبيانات المكانية، وتبني نهج المشاركة في التخطيط، والتركيز على بناء قدرات الكوادر البشرية المتخصصة، مما يمثل إطاراً متكاملاً يمكن للباحثين والمخططين من البناء عليه لتحقيق تنمية مكانية متوازنة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المكانية، العدالة المكانية، نظرية المركز والهامش، نظم المعلومات الجغرافية، الحوكمة المكانية، التكامل النظري التطبيقي.

RESEARCH TITLE

The Theoretical Framework of Spatial Development and Its Application Mechanisms in Geographical Studies

Abraheem Alzubayr Abdulqadir Alzubayr¹

¹ Lecturer at Fezzan University –Faculty of Arts and Sciences Wadi Attaba

Email: ibr.alzubair@edu.ly

HNSJ, 2025, 6(11); <https://doi.org/10.53796/hnsj611/31>

Arabic Scientific Research Identifier: <https://arsri.org/10000/611/31>

Received at 07/10/2025

Accepted at 15/10/2025

Published at 01/11/2025

Abstract

This study aims to analyze the theoretical foundations of spatial development and present an integrated applied framework for it. The methodology relied on a theoretical analysis of prominent developmental models, such as the Core-Periphery theory and Growth Poles theory, linking them to practical application mechanisms. The results concluded that the success of spatial development depends on adopting a three-dimensional approach that combines advanced spatial analysis tools like Geographic Information Systems (GIS), effective community participation mechanisms, and frameworks for integration between planning levels. The study also showed that institutional constraints pose a greater challenge than a lack of financial resources. The study concludes with a set of recommendations, most notably: developing good governance systems, investing in spatial data infrastructure, adopting a participatory approach in planning, and building the capacities of specialized human resources. This represents an integrated framework upon which researchers and planners can build to achieve balanced and sustainable spatial development.

Key Words: Spatial Development, Spatial Justice, Core-Periphery Theory, Geographic Information Systems – GIS, Spatial Governance, Theory-Practice Integration.

المقدمة:

تشكل قضايا التنمية وتفاوتها المكاني التحدي الأبرز الذي يواجه المجتمعات المعاصرة على مختلف مستوياتها، من المحلي إلى العالمي، فالتوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان والثروات والاستثمارات والبنى التحتية لا يولد تباين في مستوى المعيشة فحسب، بل يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويهدر الطاقات الاقتصادية الكامنة في مختلف أرجاء الإقليم، ويعيق عملية تحقيق التنمية المستدامة بمقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

في خضم السعي لتحقيق نمو شامل ومستدام، برز مفهوم التنمية المكانية كمدخل أساسي وجوهري يتجاوز النظرة القطاعية الضيقة إلى رؤية تكاملية شاملة، فلم يعد هذا المفهوم مجرد مصطلح أكاديمي، بل تحول إلى استراتيجية عمل تتبناها الحكومات والمنظمات الدولية، فهو لا يقتصر على تفسير عدم التوازن في توزيع السكان والموارد والأنشطة الاقتصادية عبر الإقليم، بل يطمح إلى معالجته من خلال سياسات وإجراءات مدروسة. لقد اتضح أن النمو الاقتصادي المحصور في مراكز جغرافية محددة - أو ما يعرف بالمراكز على حساب الأطراف - هو نمو غير مستقر على المدى البعيد، لذلك أصبح التخطيط لتحقيق عدالة مكانية تضمن تقليص الفوارق بين المناطق وفعالية اقتصادية تستفيد من المزايا النسبية لكل منطقة أمراً محورياً في صياغة سياسات الدول واستراتيجيات التخطيط الطموحة.

قد تبلور هذا المفهوم عبر عقود من التطور الفكري، بدءاً من النظريات الكلاسيكية مثل نظرية المركز والهامش، مروراً بنظريات الأقطاب النامية، ووصولاً إلى النماذج المعاصرة التي تدمج بين أبعاد الاستدامة والمرونة والتكنولوجيا، ويبقى التحدي الحقيقي الذي لا يزال يقف عائقاً أمام تحقيق الأهداف المنشودة التباين الكبير والفجوة بين التنظير والتطبيق، فغالباً ما تبقى هذه النظريات والأطر والمفاهيم حبيسة الكتب الأكاديمية ومجالاتها المتخصصة، بينما تفتقر إلى أدوات التشغيل العملية التي تمكن المخططين وصناع القرار من ترجمتها إلى مشاريع ملموسة، وبرامج تنفيذية، ومؤشرات قياس أداء على أرض الواقع. هذه الهوة بين ثراء الإطار النظري وعدم الاستفادة من الآليات التطبيقية الفعالة هي المشكلة الجوهرية التي تستدعي البحث والدراسة.

وتتبع الإضافة العلمية لهذه الورقة من كونها لا تقتصر على استعراض النظريات المكانية التقليدية، بل تسعى إلى بناء إطار تكاملي لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق في مجال التنمية المكانية.

فعلى خلاف الدراسات السابقة التي ركزت على جانب واحد من أبعاد التنمية (الاقتصادي أو الاجتماعي أو المؤسسي)، فإن هذه الورقة تدمج بين ثلاث مقاربات نظرية - نظرية المركز والهامش، النظرية المؤسسية، ونظرية أقطاب النمو - لتشكيل منظومة تحليلية موحدة تفسر التفاوت المكاني وتقدم آليات عملية لمعالجته.

كما تقدم الدراسة تحولاً من التحليل الوصفي إلى التحليل الإجرائي عبر صياغة آليات تطبيقية قابلة للتنفيذ مثل سياسات نقل الاستثمار والحوكمة متعددة المستويات.

وبذلك تسهم الورقة في إثراء الأدبيات الجغرافية من خلال تطوير نموذج معرفي قابل للتطبيق في البيئات العربية التي تعاني من اختلالات تنموية مكانية.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من الثراء النظري الذي تزخر به الأدبيات الجغرافية والتخطيطية فيما يخص مفاهيم التنمية المكانية، إلا أن هناك فجوة ملحوظة بين هذا الإطار النظري المتقدم وبين التطبيق الفعلي على أرض الواقع، فكثيراً ما تظل النظريات حبيسة البحوث الأكاديمية، دون أن تترجم بشكل منهجي إلى آليات عملية قابلة للتطبيق من قبل المخططين وصناع القرار، وتكمن المشكلة في كيفية تقليل الفجوة بين الإطار النظري للتنمية واليات تطبيقه العملي في الحقل الجغرافي، ولأجل الوصول لذلك تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

[1]- ما هي المكونات الأساسية للإطار النظري الشامل للتنمية المكانية؟
 [2]- ما هي الآليات والتقنيات العملية التي يمكن من خلالها ترجمة هذا الإطار النظري إلى سياسات ومشاريع قابلة للتنفيذ؟

[3]- ما هي التحديات التي قد تعترض عملية التطبيق هذه؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- [1]- تحليل الإطار النظري للتنمية المكانية من خلال استعراض أهم نظرياتها ومفاهيمها المحورية.
 [2]- محاولة ربط الجانبين النظري والعملي في العملية التنموية، من خلال اقتراح بعض الآليات التحليلية والتطبيقية والتخطيطية.
 [3]- المساهمة في تقديم رؤية حول كيفية استفادة الدراسات والتطبيقات الجغرافية المعاصرة من هذا الإطار النظري بشكل أكثر فعالية.
أهمية البحث:

[1]- تقديم إطاراً عملياً يحول النظريات الكلاسيكية للمركز والهامش وأقطاب النمو من أطر تفسيرية إلى أدوات تخطيطية قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

[2]- توفير منهجية تكاملية ثلاثية الأبعاد تطرح رؤية متكاملة تجمع بين الأدوات التقنية المتقدمة (كنظم المعلومات الجغرافية)، وآليات المشاركة المجتمعية، وأطر التكامل بين مستويات التخطيط، وهو نهج شمولي كامل.

[3]- تزود الباحثين الجغرافيين والمخططين بحزمة من الآليات التشغيلية المباشرة (كالتقييم متعدد المعايير) التي يمكن تطبيقها فوراً في تشخيص الواقع المكاني وصياغة الحلول التنموية.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، من خلال مراجعة منهجية للأدبيات الأكاديمية الرصينة ذات الصلة في مجالات الجغرافيا والتخطيط الحضري والإقليمي واقتصاديات التنمية. وسيتم تحليل هذه الأدبيات لاستخلاص مكونات الإطار النظري واستنتاج الآليات التطبيقية المناسبة.

الدراسات السابقة:

[1]- قدم الباحث **مصطفى منصور جهان** بحثاً بعنوان "التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق"⁽¹⁾، حيث سلطت الدراسة الضوء على أهمية التخطيط الإقليمي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية من خلال تحقيق التوازن بين الأقاليم وتقليص الفوارق فيما بينها. كما استعرضت الدراسة تجارب عالمية في تطبيق التخطيط الإقليمي، وأشارت إلى تبنيه من قبل الدول النامية لتعزيز قطاعاتها الاقتصادية، كما ركزت الدراسة على العلاقة بين التخطيط الإقليمي وعلوم الجغرافيا، وقسمت الدراسة إلى محورين: الأول يوضح المفهوم العام للتخطيط الإقليمي، والثاني يشرح دور نظرية المواقع المركزية في صياغة الخطط الإقليمية.

[2]- قدم الباحث **مصطفى جليل إبراهيم** بحثاً بعنوان: أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية (النظرية والتطبيق)⁽²⁾، ناقشت الدراسة اشكالية إهمال التباين المكاني عند وضع الآليات التنموية، والتفاوت بين الجانب النظري والتطبيقي.

¹ - جهان مصطفى منصور . (2025) "التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق". مجلة كلية الآداب - جامعة مصراتة، عدد 6، يونيو.

² - مصطفى جليل إبراهيم، (بدون سنة) "التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق، جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، دراسة من الانترنت.

وتفترض الدراسة أن الخصائص المكانية هي التي تحدد الآلية التنموية الواجب اتباعها لتطوير أي حيز مكاني، وليس العكس. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد أهم الآليات التنموية النظرية ثم كيفية تطبيقها عملياً. وأكدت الدراسة على أن وضع الآلية التنموية يعتمد بشكل أساسي على خصائص المكان المتباينة، سواء كانت بشرية أو مادية كالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

[3]- قدم الباحثان هبة كردوش وعبدالقادر حريري دراسة بعنوان "التنمية المكانية: استراتيجيات وآليات التطبيق" (3)، لتقديم رؤية شاملة لمعالجة التفاوت التنموي بين المناطق من خلال تحليل بعض الاستراتيجيات الرئيسية مثل نقل العاملين ونقل الاستثمارات، وأظهرت الدراسة أن تطبيق هذه الاستراتيجيات يعتمد على منهجية من أربع مراحل تبدأ بتحليل الواقع الراهن، ووضع المؤشرات، ثم إعداد المخططات واختيار البديل الأمثل، كما قدمت الدراسة تحليلاً مقارناً للتجارب الدولية كتجربة إزمير في تركيا التي طبقت استراتيجية أقطاب النمو، وتجربة عمان في الأردن التي اعتمدت على نقل الاستثمارات، وتوصلت الدراسة إلى أن أولويات التنمية تختلف حسب خصائص كل منطقة وإمكانياتها، وأوصت الدراسة بضرورة دمج التنمية الريفية وبناء البنى التحتية مسبقاً وتطوير النقل العام لضمان نجاح الاستراتيجيات، مع التأكيد على أن اختيار الاستراتيجية المناسبة يجب أن يستند إلى الواقع الإقليمي وطبيعة الموارد المتاحة.

[4]- قدم الباحثان (ليو و بيلجيكي) بحثاً بعنوان "مراجعة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي الجغرافي المكانية الصريحة في الجغرافيا الحضرية". (4) حيث هدفت الدراسة إلى رصد التطورات في نماذج الذكاء الاصطناعي الجغرافي ذات الصراحة المكانية، وركزت على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في الدراسات الحضرية، وقد اعتمدت المنهجية على تحليل 581 دراسة منشورة بين السنوات 2018 و 2021 وتم اختيار 24 دراسة استوفت معايير الدمج الصريح للمفاهيم المكانية، وقد غطت المراجعة ثلاثة محاور رئيسية: ديناميكيات النمو الحضري، والتميز الاجتماعي، والاستشعار الاجتماعي. وأظهرت النتائج هيمنة تقنيات التشفير المكاني والشبكات العصبية البيانية، كما كشفت عن ندرة الدراسات المتخصصة في التحليل الاجتماعي الديموغرافي، وخلصت الدراسة إلى الحاجة لنماذج قابلة للتفسير متعددة المقاييس.

[5]- قدم الباحثون سباليفيرو وآخرون (2019) دراسة بعنوان "إطار التنمية المكانية لتسهيل الإدارة الحضرية في البلدان ذات أنظمة التخطيط الضعيفة" (5)، هدفت الدراسة إلى تقديم منهجية لإطار التنمية المكانية (SDF) كأداة تخطيط استراتيجي بسيطة ومرنة مصممة خصيصاً للبلدان التي تعاني من أنظمة تخطيط ضعيفة وتواجه تحضراً سريعاً، كما هو الحال في العديد من دول الجنوب العالمي، واعتمدت منهجية الدراسة على الدمج بين ثلاث أدوات رئيسية هي: مصفوفة الوظائف (MoF) لتحليل التسلسل الهرمي الوظيفي للمستوطنات، والورش التشاورية لضمان المشاركة، والتقييم المكاني متعدد المعايير (SMCE)، لتقييم الهيكل المكاني الناشئ في ضوء السياسات القائمة، وتم تطبيق المنهجية وتقييمها عملياً في حالتين دراستين هما: دارفور في السودان ورواندا، حيث أثبتت فعاليتها في فهم البنية المكانية المعقدة، وتحديد مناطق الاستثمار ذات الأولوية، وربط السياسات الوطنية بالواقع الإقليمي والمحلي، مما يسهل تنفيذها، وخلصت الدراسة إلى أن منهجية SDF تقدم إطاراً عملياً وقابلاً للتكيف يمكنه سد الفجوة بين المعرفة التخطيطية والممارسة الفعلية في السياقات الصعبة.

³ - هبة كردوش وعبدالقادر حريري (2020) "التنمية المكانية: استراتيجيات وآليات التطبيق". مجلة بحوث جامعة حلب - سلسلة الهندسة المدنية والمعمارية والبيئية، العدد 32، 1-22

⁴ - Liu, P., & Biljecki, F. (2022). A review of spatially-explicit GeoAI applications in Urban Geography. International Journal of Applied Earth Observation and Geoinformation, 112, 102936

⁵- Spaliviero, M., Boerboom, L., Gibert, M., Spaliviero, G., & Bajaj, M. (2019). The Spatial Development Framework to facilitate urban management in countries with weak planning systems. International Planning Studies, 24(3-4), 235-254

من خلال الاطلاع على هذه الدراسات تتجلى لنا الفجوة البحثية في تركيز معظم الجهد البحثي في الدراسات الجغرافية على تطوير آليات تطبيق متطورة تقنياً مثل GeoAI أو على تقديم آليات عملية للسياقات الضعيفة مثل SDF. تسعى هذه الورقة لتقدم إطاراً نظرياً وتطبيقياً موحداً ومكاملاً يربط بين هذه الآليات المختلفة، ويحدد متى وأين وكيف يمكن تطبيق كل منها، لتحقيق تنمية مكانية فعالة (من الدول متطورة التقنية إلى تلك محدودة الموارد)، بمعنى محاولة لسد فجوة التكامل النظري والتطبيقي بين أحدث الأدوات التقنية والمنهجيات العملية في مجال التنمية المكانية ضمن الدراسات الجغرافية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتنمية المكانية:

يعرف فريدمان التنمية المكانية بانها (العملية التي تهدف إلى تحقيق التوزيع المتوازن والفعال للأنشطة البشرية عبر المكان لتحقيق التكامل والتنمية المستدامة)⁽⁶⁾، وعليه فإن التنمية المكانية تعتبر عملية توجيه التوزيع الجغرافي للأنشطة البشرية والاستثمارات لتحقيق تكامل مكاني متوازن وفعال لبناء المجتمعات وضمان تنميتها واستدامتها.

أولاً: مفهوم التنمية المكانية:

إن مفهوم التنمية المكانية يبنى على مجموعة من المبادئ تعطي في مجملها مفهوماً لمصطلح التنمية المكانية:

[1]- العدالة المكانية: تُعد العدالة المكانية حجر الزاوية في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة للمجتمعات، وتعني التوزيع العادل للخدمات الأساسية والفرص والاستثمارات بين مختلف المناطق الجغرافية، دون تمييز بين المركز والأطراف. وتهدف إلى تقليل الفجوات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية، وضمان وصول الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات لجميع السكان. كما تسعى لتحقيق تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار.

[2]- الكفاءة المكانية: يعرفها تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بأنها: (تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد والمساحات المتاحة بأقل تكلفة وجهد، من خلال التوزيع الأمثل للأنشطة والخدمات، مع الحفاظ على التوازن بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية ومبادئ العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية)⁽⁷⁾، فالكفاءة معياراً أساسياً لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والمساحات المتاحة، وتهدف إلى تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية من خلال التوزيع المنطقي للأنشطة والخدمات، وتساعد في تقليل تكاليف الإنتاج والنقل ورفع إنتاجية الاستثمارات المكانية، كما تعمل على تحقيق التكامل بين شبكات البنية التحتية والمرافق الخدمية.

[3]- الاستدامة المكانية: الاستدامة المكانية تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الحالية والحفاظ على الموارد الطبيعية والقدرات البيئية للأجيال القادمة، فهي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وسيلة لتحقيق التوفيق بين الاحتياجات البشرية والحدود البيئية من خلال التخطيط المتوازن لاستخدامات الأرض، كما ان الاستدامة تعمل على تعزيز المرونة البيئية في مواجهة التغيرات المناخية والمخاطر الطبيعية، بالإضافة لتحقيق التكامل بين النظم البيئية والأنشطة البشرية بقصد ضمان استمرارية الخدمات البيئية. وتُمثل الاستدامة المكانية ضماناً لاستمرار التنمية دون استنزاف للموارد الطبيعية.

[4]- التكامل المكاني: إن تحقيق الترابط الوظيفي الفعال بين مختلف المناطق والوحدات المكانية ضمن نظام متكامل بغية تعزيز الروابط والتبادل بين المناطق الحضرية والريفية، والمراكز والأطراف، وكذلك المساهمة في تحقيق التكامل بين شبكات البنية التحتية والخدمات لتعزيز الكفاءة الاقتصادية، والعمل على تحسين إمكانية الوصول وتبادل المنافع بين

⁶ World Bank. 2009. World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography.

⁷ - نفس المصدر السابق، ص 45.

مختلف المناطق الجغرافية، يُشكل أساساً لتحقيق التنمية المتوازنة، وتعزيز للتماسك الاجتماعي والاقتصادي بين مناطق الإقليم الواحد، بالإضافة للأقاليم الأخرى.

[5]- المرونة المكانية: وهي المقدرة الديناميكية للنظم الحضرية والإقليمية على امتصاص الصدمات والتكيف مع المتغيرات، مع الحفاظ على وظائفها الجوهرية واستعادة توازنها بعد مرور الأزمة، وتبرز أهميتها في تعزيز قدرة المدن على مجابهة تداعيات التغير المناخي والكوارث الطبيعية والتقلبات الاقتصادية. كما تسهم في تخفيف حدة المخاطر من خلال تصميم بيئات قادرة على الاستجابة للظروف الطارئة، وتعتبر هذه السمة ضرورة حتمية لضمان استمرار عجلة التنمية في ظلّ عالم يتسم بتعقيدات متزايدة وأوضاع غير مستقرة.

[6]- الهوية المكانية: إن مجموع السمات المادية وغير المادية التي تعطي للمكان طابعه المميز تُشكل البعد الثقافي والروحي للتنمية المكانية، وتتحقق هذه الهوية من خلال التفاعل بين العوامل الطبيعية والعوامل البشرية كالعقيدة التقليدية وأنماط العمران (حيث يظهر بجلاء الاستغلال الأمثل لموارد الحيز المكاني واستخدامها في عملية التنمية، فالبناى بالأحجار أو استخدام اغصان الأشجار لم يكن وليد اللحظة، بل غالباً ما يكون عبر تفاعل الانسان مع بيئته مما نتج عنه أنماط متعددة للعقيدة التقليدية)، وتسهم الهوية المكانية في تعزيز الانتماء والارتباط النفسي بين السكان ومحيطهم المكاني، كما تلعب دوراً محورياً في الحفاظ على الاستمرارية التاريخية والتماسك الاجتماعي، وتُعد حماية الهوية المكانية ضرورة لتحقيق تنمية متوازنة تحترم الخصوصيات المحلية في ظل العولمة.

[7]- الحوكمة المكانية: هي (الإطار المؤسسي والقانوني والإداري الذي يتم من خلاله اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية، وتنظيم الفضاء الجغرافي، بمشاركة فعالة من جميع أصحاب المصلحة)⁽⁸⁾، وتسهم الحوكمة في تحقيق التنسيق الفعال بين المستويات الحكومية المختلفة والمؤسسات ذات العلاقة. كما تعزز كفاءة استخدام الموارد وضمان عدالة توزيع منافع التنمية. وتُعد الحوكمة المكانية الرشيدة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفساد في إدارة الشأن المكاني.⁽⁹⁾

ثانياً: نظريات التنمية المكانية:

تم اختيار ثلاث نظريات هي (المركز والهامش، المؤسسية، وأقطاب النمو) لكونها تمثل منظومة مترابطة تفسر ظاهرة التفاوت المكاني وتقدم إطاراً متكاملًا لمعالجتها. فنظرية فريدمان تمثل أساساً لتشخيص جذور الاختلال في توزيع التنمية بين المركز والأطراف، بينما تبرز النظرية المؤسسية أهمية البنى التنظيمية والحوكمة واللامركزية كشرط لضمان فاعلية التطبيق، أما نظرية أقطاب النمو، فتمثل الجانب العملي التطبيقي الذي يترجم الأفكار النظرية إلى سياسات تنموية ومشروعات ميدانية، هذا التدرج بين التشخيص والتفسير والتطبيق يجعل من الجمع بين هذه النظريات الثلاث خياراً علمياً ومنهجياً متكاملًا لتحقيق أهداف الدراسة.

نظرية المركز والهامش:

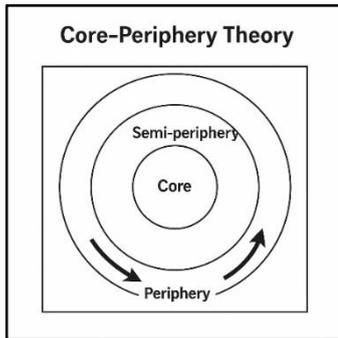
بينما اهتمت نظرية المكان المركزي (كريستالر، 1933) بالأنماط المثالية لتوزيع الخدمات، جاءت نظرية المركز والهامش (فريدمان، 1966) لتعالج الإشكالية الأكثر واقعية المتمثلة في التفاوت والتباين الإقليمي، مما يجعلها الإطار الأنسب لتحليل إشكالية هذا البحث، فقد قدم فريدمان نظريته في كتابه "سياسة التنمية الإقليمية: دراسة حالة لفرنزويلا"، حيث حاول

⁸ - OECD (2017), Effective Spatial Governance Handbook, Paris: OECD Publishing, p. 23

⁹ - للتوسع أكثر في هذه المبادئ يرجع الرجوع الى:

UN-Habitat. (2015). International Guidelines on Urban and Territorial Planning. Nairobi: United Nations Human Settlements Programme, pp. 8-14.

تفسير لماذا تتطور بعض الأقاليم بينما تتخلف الأخرى، وجاءت نظريته كرد فعل على النماذج الاقتصادية التقليدية التي تجاهلت البعد المكاني للتنمية، تقوم النظرية على فكرة بسيطة لكنها عميقة: الفضاء الجغرافي ليس متجانساً، بل هو بناء هرمي من العلاقات غير المتكافئة بين منطقتين رئيسيتين:



المنطقة الأولى، التي يُشار إليها باسم المركز، تتميز بالخصائص التالية:

- [1]- تركيز رأس المال والاستثمارات.
- [2]- وجود مراكز صناعية ومالية متطورة.
- [3]- كثافة سكانية عالية ومهارات بشرية متقدمة.
- [4]- القدرة على الابتكار والتأثير في عمليات صنع القرار.
- [5]- هيمنة القيم الثقافية والحضرية.

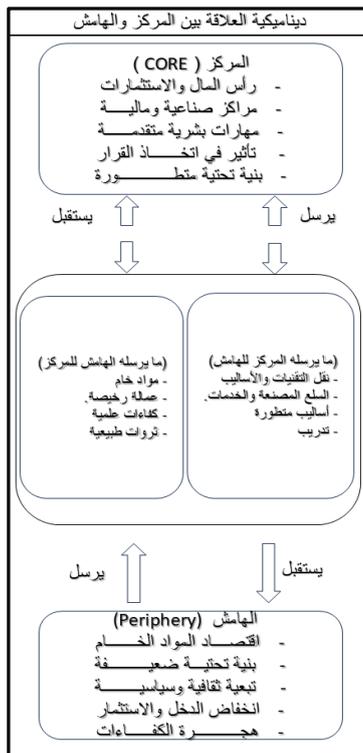
تُعتبر هذه المنطقة الجغرافية فضاء يشهد تطوراً ونموً كبيرين، ولكنه يعتمد في ذلك على الفئة الثانية.

أما المنطقة الثانية والتي يُشار إليها باسم الهامش، فتُوصف بالميزات التالية:

- [1]- اقتصاد يعتمد على إنتاج المواد الخام والزراعة التقليدية.
- [2]- هجرة الكفاءات والعقول إلى المركز.
- [3]- بنية تحتية وخدمات ضعيفة.
- [4]- تبعية ثقافية وسياسية للمركز.
- [5]- انخفاض مستويات الدخل والاستثمار.

يؤدي الهامش دور المورد للمواد الخام والعمالة الرخيصة، ويمثل سوقاً لتصريف منتجات منطقة المركز.

آلية عمل النظرية (الديناميكية):



العلاقة بين المركز والهامش ليست ثابتة، بل هي عملية ديناميكية ت، منها تتعزز ذاتياً، منها استنزاف الموارد مثل هجرة الكفاءات العلمية، وقد تكون هناك جوانب إيجابية مثل التدريب ونقل الأساليب المتطورة من المركز الى الهامش وفي الغالب المرسل من الهامش اكثر بكثير مما تستقبله خصوصاً في المراحل الأولى مما يؤدي إلى الاتساع والتباين بين المركز والأطراف أو الهامش، ولعل هذا ما يحدث في كثير من الدول المتخلفة والنامية حيث تأخذ التنمية منحناً رأسياً يرتكز في أماكن معينة دون غيرها واهمال الدواخل ومناطق الأطراف، مما يسبب فجوة تنموية لها سلبياتها من هجرة للعقول في المناطق النائية وضغط سكاني على

يحدث على مشاكل تعيق قيام المدينة بوظائفها، ولعل الأسوأ في ذلك عندما تكون هذه المناطق حدودية لدول تعاني من الفقر مما يسبب بتغيرات ديموغرافية تؤثر في الوجود الديموغرافي للدولة في مناطقها الحدودية.

الآليات التطبيقية المستنبطة من النظرية (الجسر بين النظرية والتطبيق):

لتطبيق نظرية فريدمان في معالجة التفاوت الإقليمي، تظهر مجموعة من الآليات التخطيطية التي يؤدي العمل بها إلى تعزيز الجانب الإيجابي في علاقة المركز والهامش.

[1]- سياسات نقل الاستثمار: بهدف عكس اتجاه تدفق رأس المال من الهامش إلى المركز، وذلك بإقامة مناطق تنموية خاصة في الأطراف، مع تقديم حزمة من الحوافز مثل: تقديم أراضي بأسعار رمزية، ودعم تكاليف البنية التحتية، والعمل على منح قروض ميسرة للمستثمرين.

[2]- سياسات تطوير البنية التحتية: والهدف من هذه السياسة تقليل تكلفة النقل بين المركز والهامش وجعل الهامش أكثر جاذبية للاستثمار. ويمكن تطبيق ذلك من خلال الاستثمار الموجه من الحكومة في شبكات النقل والطاقة والمياه، وكذلك في مجال الاتصالات.

[3]- سياسات تعزيز الاستقلالية الإقليمية: وذلك من خلال تمكين الأقاليم الهامشية من اتخاذ قراراتها التنموية بدلاً من انتظار التوجيه من المركز، فمن خلال تطبيق نظام اللامركزية، وإنشاء الإدارات المحلية القوية والمستقلة إدارياً ومالياً المألقة للموارد والصلاحيات اللازمة لإحداث تنمية مستدامة لحيزها المكاني.

[4]- سياسات تنمية الموارد البشرية: تعمل هذه السياسة على وقف هجرة العقول والاحتفاظ بالكفاءات في المناطق الهامشية، والأمر يحتاج لإقامة مراكز تدريب مهني متطورة في مناطق الهامش، وأن يرتبط برنامج هذه المراكز المهنية أو حتى الجامعات بفرص عمل حقيقية بمناطق الأطراف (الهوامش)، كما أن الأمر يحتاج لوضع سياسات تدعم فرص الاستقرار والتوطن مثل توفير الخدمات المختلفة، مما يساهم إضافة لاستقرار السكان المحليين لحدوث هجرة عكسية من المركز (المدن) إلى الهوامش (الأرياف).

تظل نظرية فريدمان أداة تحليلية قوية لا غنى عنها في تقدم التبرير النظري الأقوى لضرورة تدخل الدولة لتحقيق العدالة المكانية، فالآليات التطبيقية للتنمية المكانية هي في جوهرها أدوات عملية مصممة لكسر نموذج المركز والهامش الذي وصفه فريدمان، وتحويل العلاقة من علاقة تبعية إلى علاقة تكامل.

النظرية المؤسسية في التنمية المكانية

تقوم فكرة هذه النظرية على مبدأ أن التنمية ليست رهناً بالموارد المادية والإمكانات التقنية فحسب، بل أن جودة العملية التنموية ونجاحها يعتمد بشكل أساسي على الأطر المؤسسية والاجتماعية، وعلى هذا فإن هذه النظرية تقدم الأسباب وراء نجاح أو فشل الآليات الموضوعة لتقليص الفوارق بين المناطق والأقاليم بناءً على جودة عمل الإدارات المؤسسية والاجتماعية التي تشرف على عملية التنمية المكانية.

الآليات التطبيقية المستنبطة من النظرية المؤسسية:

[1]- الحوكمة متعددة المستويات واللامركزية: فمن خلال إنشاء مجالس تنموية إقليمية ومحلية تمتلك صلاحيات التخطيط والموازنة، بحيث يجعل عملية صنع القرار أقرب إلى احتياجات السكان المحليين.

[2]- المشاركة المجتمعية وبناء الشراكات: من خلال العمل على المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات المشاريع، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

[3]- الشفافية والمساءلة: الحرص على وجود أنظمة للرصد والمتابعة وتقييم المشاريع التنموية، وتقديم بيانات دورية عن الميزانيات بشكل علني لضمان الاستخدام الفعال للموارد ومكافحة الفساد.

[4]- التنسيق بين المؤسسات: التنسيق يخلق فرصة للتكامل، فمن خلال تشكيل لجان مشتركة بين مختلف الجهات المناط بها العمل التنموي، سيشكل ضمان لسير عملية تخطيط التنمية المكانية بالشكل الذي يحقق الأهداف التنموية المنشودة.

إن تركيز النظرية المؤسسية على إنتاج وتصميم الآليات الفاعلة لتطبيق التنمية المكانية، وكذلك تحسين نظام الحوكمة يقدم الأطر المناسبة لنقل برامج التنمية وسياساتها من الجانب النظري الصرف إلى إجراءات واليات قابلة للتنفيذ والاستدامة على الأرض.

نظرية أقطاب النمو

تُنسب هذه النظرية بشكل أساسي إلى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو في خمسينيات القرن العشرين، مع تطورات لاحقة مهمة من قبل الجغرافي جاك بوفيه الذي نقل المفهوم من الفضاء الاقتصادي المجرد إلى الفضاء الجغرافي الملموس. تفترض هذه النظرية أن النمو الاقتصادي لا يظهر في كل مكان وفي نفس الوقت، بل يتركز في نقاط أو أقطاب محددة ذات ديناميكية عالية، ثم ينتشر منها لاحقاً إلى المناطق المحيطة عبر قنوات مختلفة، هذه الأقطاب هي عادةً صناعات رائدة أو مجمعات صناعية أو مدن كبرى تمتلك تأثيراً قوياً. وتشكل أقطاب النمو استراتيجية عملية لكسر ثنائية المركز والهامش، وذلك بخلق مراكز تنموية جديدة في الأطراف ذات فاعلية، وتمثل هذه النظرية تطبيقاً عملياً ملموساً لآليات تنموية مثل تركيز الاستثمار، والتخطيط للإقليم، وتنمية البنية التحتية في مواقع استراتيجية.

الآليات التطبيقية المستنبطة من النظرية:

- [1]- تحديد واختيار الصناعات الرائدة (10): وذلك بإجراء دراسات الجدوى لتحديد المناطق ذات الإمكانيات الأعلى لقيادة التنمية في إقليم معين مثل الصناعات التكنولوجية أو السياحة المتخصصة، أو الصناعات التحويلية.
- [2]- التخطيط لخلق مجمعات صناعية أو تكنولوجية متكاملة (11) : إنشاء "مدن صناعية، أو واحات تكنولوجية، أو مناطق اقتصادية خاصة مجهزة ببنية تحتية متطورة وحوافز استثمارية لجذب الصناعات الرائدة والشركات المساندة.
- [3]- تعزيز تأثيرات الانتشار والروابط الإقليمية (12): بتطوير شبكات النقل والمواصلات لربط القطب بالمناطق المحيطة، وتطوير الموردين المحليين، واستثمار جزء من عوائد القطب في تحسين الخدمات الاجتماعية والتعليمية في المنطقة المحيطة.

إن نظرية أقطاب النمو النموذج التطبيقي الحي الذي يختبر فعالية الإطارين النظريين السابقين. فنجاح "قطب النمو" في تحقيق تنمية إقليمية حقيقية ومتوازنة مرهون بفهم علاقات القوة المكانية (نظرية المركز والهامش) من ناحية، ووجود نظام مؤسسي وحوكمة رشيدة (النظرية المؤسسية) لضمان عدالة توزيع منافعه وإدارته بكفاءة من ناحية أخرى، بهذا تكتمل الدائرة: من التشخيص، إلى تصميم آلية الحوكمة، وصولاً إلى الأداة التطبيقية الملموسة.

المبحث الثاني: الآليات التطبيقية للتنمية المكانية:

يأتي هذا المبحث ليجسد الإطار النظري في أدوات عملية قابلة للتطبيق، إذ يمثل الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة المعالجة، ويركز على ثلاثة محاور رئيسية تشكل في مجموعها المنهجية التكاملية للتنمية المكانية، وهي: أدوات التحليل المكاني المتقدم، وآليات المشاركة المجتمعية الفاعلة، وأطر التكامل بين المستويات التخطيطية، وتسهم هذه الآليات مجتمعة في تحويل المبادئ النظرية إلى خطط تنفيذية ومشاريع ميدانية تحقق التنمية المتوازنة.

¹⁰ – Perroux, François. 1955. "Note sur la notion de 'pôle de croissance'." *Économie Appliquée* 8 (1-2): 307-320

¹¹ – Porter, M. E. (1998). Clusters and the New Economics of Competition. *Harvard Business Review*, 76(6), 77-90.

¹² – Hansen, N. (1990). Economic Development and Regional Growth in Developing Countries. *Economic Development Quarterly*, 4(1), 36-44.

أولاً: أدوات التحليل المكاني نظم المعلومات الجغرافية: (GIS)

تمثل نظم المعلومات الجغرافية العمود الفقري للتحليل المكاني الحديث، حيث تعرف على أنها منصات تقنية متكاملة لجمع، تخزين، معالجة، تحليل، وعرض البيانات المكانية والوصفية، وقد تحولت من مجرد أدوات رسم خرائط إلى منصات حيوية لدعم اتخاذ القرار في التخطيط التنموي.

ان نظم المعلومات الجغرافية يمكن ان تسهم بشكل فعال في العملية التنموية للحيز الجغرافي، فهي وسيلة لدراسة أنماط التوزيع المكاني للظواهر الجغرافية البشرية منها والطبيعية، ولها القدرة على التحليل من خلال مجموعة الأدوات المتوفرة لقياس درجات الترابط والتباين، وكذلك تقديم العديد من البدائل التنموية وتقييم المشاريع والمتابعة الدقيقة للعمليات التنموية.

إن برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية لها مزايا كبيرة على المستوى التنموي نذكر منها:

[1]- يتيح الجانب التطبيقي التنفيذي العملي لنظم المعلومات الجغرافية رسم الخطط المستقبلية المتعلقة بالتخطيط والتنمية.

[2]- إعطاء فرصة كبيرة وإمكانيات هائلة لعمليات التنبؤ بسير الظواهر الجغرافية وبأنماطها المكانية.

[3]- تؤدي أنظمة المعلومات الجغرافية الى التحول من المنهجية النظرية إلى المنهجية التطبيقية للجغرافية وترتبط أكثر بالتقنيات الحديثة.

[4]- تساعد أنظمة المعلومات الجغرافية على فحص مدى واقعية ودقة وقوة بعض النظريات.

[5]- نظم المعلومات الجغرافية هي نظم تدعم القرارات، وتساعد في وضع الخطط المستقبلية لمشاريع التنمية من خلال تقديم تحاليل متقدمة لقواعد البيانات. (13)

ولتوضيح التطبيق العملي لنظم المعلومات الجغرافية، يمكن افتراض سيناريو تطبيقي في تخطيط استخدامات الأراضي بإحدى المدن الكبرى، حيث يتم استخدام GIS لتحليل ملاءمة الأراضي للتوسع العمراني بدمج عدة طبقات معيارية تشمل:

1-الملاءمة الطبوغرافية (الميل والارتفاع)

2-توفر البنية التحتية (شبكات الطرق والخدمات)

3-الحساسية البيئية (المناطق المحمية والأراضي الزراعية)

4-الكلفة التنموية (قيمة الأراضي وتكاليف التجهيز)

يُنتج التحليل خريطة ملاءمة توزع الأراضي حسب درجات الأفضلية، وهذا يسهم في: رفع كفاءة تخصيص الاستثمارات عبر تحديد المواقع الأمثل، وتعزيز الشفافية في عملية اتخاذ القرار، وتوفير قاعدة موضوعية للتخطيط التنموي، وتمكين المتابعة والتقييم للمشاريع المنفذة.

التقييم المكاني متعدد المعايير:

هو أداة تحليلية متقدمة تجمع بين التحليل المكاني واتخاذ القرار متعدد المعايير، وتعتمد هذه الأداة على تحويل الأهداف الاستراتيجية للتنمية المكانية إلى مجموعة من المعايير القابلة للقياس وتحديد الأولويات مما يُمكن المخططين من تقييم البدائل المكانية بشكل منهجي وموضوعي، ويتكون التقييم المكاني متعدد المعايير من المكونات التحليلية التالية:

[1]- المعايير:

¹³ - علي عبد عباس العزاوي(2009)، نظم المعلومات الجغرافية GIS أسس وتطبيقات، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، ط1، 90-91.

تتوزع هذه المعايير على أربع فئات رئيسية تشمل: المعايير الاقتصادية مثل القيمة العقارية، الربحية المتوقعة، ثم المعايير الاقتصادية وتركز على متطلبات السكان مثل تكافؤ توزيع الخدمات، ثم الاعتبارات البيئية مثل خصوبة التربة، المصادر المائية، وأخيراً المعطيات التقنية (درجة الانحدار، التضاريس، الخصائص الجيولوجية).

[2]- أوزان المعايير:

يتم تحديد أوزان المعايير السابقة، بناءً على أهميتها النسبية من خلال آليات تحليلية متخصصة كالمقارنات والنمذجة الهرمية، ما يضمن مخرجات دقيقة تدعم عمليات التخطيط التنموي.

[3]- دوال التقييم:

وتعتمد على تحويل البيانات إلى قيم قياسية، وثانياً على توحيد وحدات القياس المختلفة.

الخطوات التشغيلية للتقييم المكاني متعدد المعايير:

المرحلة الأولى: بناء هيكل القرار:

[1]- تحديد الهدف الرئيسي (اختيار موقع لمدينة صناعية).

[2]- تحديد المعايير الفرعية المؤثرة.

[3]- تنظيم المعايير في هيكل هرمي.

المرحلة الثانية: جمع البيانات والمعالجة.

[1]- إنشاء طبقات نظم المعلومات الجغرافية للمعايير المختلفة.

[2]- توحيد وحدات القياس والقيم.

المرحلة الثالثة: الترجيح والتقييم

[1]- إسناد أوزان نسبية للمعايير.

[2]- تطبيق دوال التقييم المناسبة.

[3]- دمج الطبقات المُرّجحة.

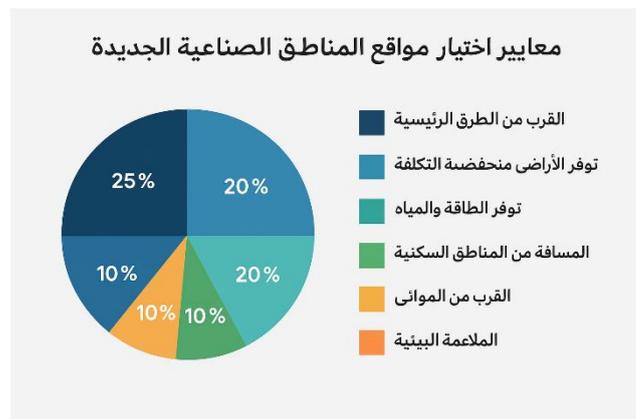
المرحلة الرابعة: التحليل والحساسية.

[1]- توليد خرائط الملاءمة النهائية.

[2]- اختبار حساسية النتائج لتغير الأوزان.

في سيناريو دراسة حالة يتضمن اختيار مواقع للمناطق الصناعية الجديدة، تم استخدام معايير مثل القرب من الطرق الرئيسية، وتوفر الأراضي منخفضة التكلفة، والمسافة من المناطق السكنية، وتوفر موارد الطاقة والمياه، والملاءمة البيئية، والقرب من الموانئ والمطارات، وتم ترجيح هذه المعايير بناءً على أولويات التنمية الصناعية، حيث حصل القرب من الطرق الرئيسية على أعلى وزن 25% (لدوره المحوري في خفض تكاليف النقل وربط المنطقة بأسواق

التصدير، وتقاسمت توفر الأراضي منخفضة التكلفة وتوفر الطاقة والمياه على الأهمية ذاتها (20% لكل منهما) لضمان الجدوى الاقتصادية للمشروع واستمرارية التشغيل، وتم ترجيح المسافة من المناطق السكنية بوزن متوسط (15%) لحماية المجتمعات من الآثار البيئية للصناعة، وتخصيص وزن متواضع للقرب من الموانئ (10%) لدعم الصناعات التصديرية، ووزن مماثل للملاءمة البيئية (10%) كشرط أساسي للاستدامة.



التحليل الكمي للوظائف الحضرية:

يُعد التحليل الكمي للوظائف الحضرية أداة تحليلية حيوية تقيس كفاءة وأداء النظم الحضرية من خلال مؤشرات رقمية دقيقة، وتمثل هذه الأداة الجسر بين البيانات الوصفية والقرار التخطيطي، حيث تحول الخصائص النوعية إلى مقاييس كمية قابلة للمقارنة والتحليل، ويتكون التحليل الكمي للوظائف الحضرية مما يلي:

[1]- مؤشرات أداء حضرية:

تُعد مؤشرات الأداء الحضري أداة لقياس وتقييم كفاءة النظم العمرانية، حيث تشمل كفاءة استخدام الأراضي المتمثلة في تحليل الكثافات السكانية والعمرانية، وعدالة التوزيع الخدمي التي تقاس بنصيب الفرد من الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى التكامل الوظيفي الذي يعكس درجة التنوع والترابط بين الاستخدامات المختلفة، تُسهم هذه المؤشرات مجتمعة في تقديم صورة شاملة عن أداء المدينة، وتُشكل أساساً موضوعياً لاتخاذ القرارات التخطيطية الرشيدة

[2]- مقاييس الكفاءة المكانية:

تُشكل مقاييس الكفاءة المكانية إطاراً تحليلياً يُستخدم لقياس فاعلية الأداء الحضري، حيث تشمل مؤشرات إمكانية الوصول للخدمات التي تقيس سهولة وصول السكان إلى المرافق المختلفة، ومقاييس التوازن الوظيفي التي تُقيّم مدى تناسب المساحات المخصصة للاستخدامات مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع، بالإضافة إلى معدلات الاستفادة التي تحدد درجة استخدام المرافق والخدمات المتاحة، تُسهم هذه المقاييس مجتمعة في تقديم تشخيص دقيق للكفاءة المكانية، وتُعد أساساً لتحسين توزيع الخدمات ورفع كفاءة استخدام الموارد الحضرية.

الآليات التطبيقية لتحليل الكمي للوظائف الحضرية:**[1]- بناء قاعدة المؤشرات:**

1. تحديد المؤشرات الكمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.
2. وضع أطر قياسية للمقارنة (معايير مرجعية).
3. تصميم نماذج جمع البيانات الميدانية

[2]- التحليل الكمي.

1. تطبيق أساليب الإحصاء المكاني.
2. قياس درجة الترابط بين المتغيرات.
3. تحليل الاتجاهات والتغيرات الزمنية

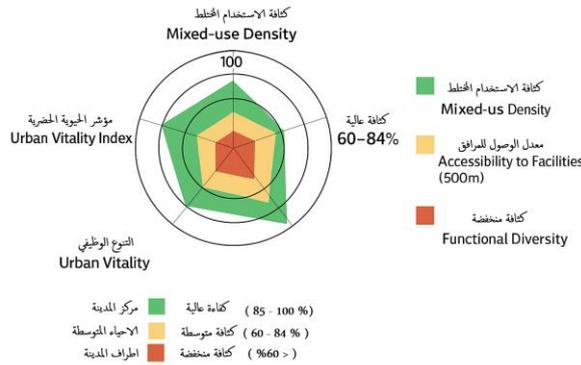
[3]- التفسير والتطبيق.

1. ربط النتائج الكمية بقرارات التخطيط.
2. تحديد أولويات التدخل.
3. وضع معايير أداء قابلة للقياس

دراسة حالة لتحليل الكفاءة الوظيفية لمركز المدينة تشمل المؤشرات التالية:

- كثافة الاستخدام المختلط (نسبة المساحات التجارية/سكنية/خدمية)
- معدل الوصول للمرافق (500 متر)
- درجة التنوع الوظيفي (عدد الوظائف المختلفة في المنطقة)
- مؤشر الحيوية الحضرية (حركة المرور والأنشطة الاقتصادية)

النتائج الكمية :

تحليل الكفاءة الوظيفية لمركز المدينة
Functional Efficiency Analysis of the City Center

- مناطق عالية الكفاءة (85-100%) - مركز المدينة
- مناطق متوسطة الكفاءة (60-84%) - الأحياء المحيطة
- مناطق منخفضة الكفاءة (أقل من 60%) - الأطراف

التكامل مع الأدوات الأخرى يشمل:

مع نظم المعلومات الجغرافية:

- [1]- تحويل البيانات المكانية إلى مؤشرات رقمية
- [2]- تمثيل النتائج على الخرائط الموضوعية مع التقييم متعدد المعايير:

[1]- توفير بيانات كمية للترجيح

[2]- دعم عملية اتخاذ القرار بمؤشرات دقيقة

المخرجات التخطيطية تشمل:

أولاً: تحديد أولويات التنمية:

- [1]- مناطق تحتاج تدخلاً عاجلاً (كفاءة أقل من 50%)
- [2]- مناطق تحتاج تحسيناً (كفاءة 50-75%)
- [3]- مناطق نموذجية (كفاءة أعلى من 75%)

ثانياً: دعم قرارات التخطيط:

- [1]- توجيه الاستثمارات للمناطق الأكثر احتياجاً
- [2]- تحسين توزيع الخدمات والمرافق
- [3]- رفع كفاءة استخدام الموارد الحضرية

ثانياً: آليات المشاركة المجتمعية:

في ظل تطور مفاهيم الحوكمة والشفافية، أصبحت المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية لنجاح خطط التنمية المحلية. لم تعد هذه المشاركة ترفاً، بل ضرورة لضمان قبول المجتمع للمشاريع واستدامتها، ويمكن تصنيفها إلى الأشكال الرئيسية التالية:

- [1]- المشاركة الاستشارية: هي أبسط أشكال المشاركة، حيث يتم استطلاع آراء أفراد المجتمع واستقبال مقترحاتهم بشأن قضية أو مشروع تموي معين بهدف الحصول على معلومات ورؤى من المجتمع لتحسين جودة المشروع وقبوله، دون منحهم سلطة اتخاذ القرار النهائي.

- [2]- المشاركة التشاركية: هي صورة أكثر تطوراً، حيث ينتقل المجتمع من مجرد مستشار إلى شريك فاعل في عملية صنع القرار ذاتها، لتمكين المجتمع وبناء شعور بالملكية تجاه المشاريع، مما يضمن استدامتها على المدى الطويل.

- [3]- المشاركة في التنفيذ: المساهمة في تنفيذ المشاريع. الوصف: هنا ينتقل المجتمع من مرحلة التخطيط واتخاذ القرار إلى مرحلة العمل الميداني والتنفيذ الفعلي للمشاريع، لأجل تخفيض تكاليف التنفيذ، وبناء قدرات المجتمع المحلي، وتعزيز الشعور بالإنجاز والمسؤولية الجماعية.

[4]- المشاركة في المتابعة: تمكين المجتمع من مراقبة وتقييم أداء المشروع بعد تنفيذه، ومتابعة جودة الخدمات المقدمة، والهدف ضمان استمرارية وفعالية المشروع، ومنع الفساد وإهدار الموارد، والمساءلة المجتمعية.
الآليات التشغيلية:

أولاً: حلقات النقاش وورش العمل:

- [1]- عقد جلسات حوارية مع أصحاب المصلحة
- [2]- تنظيم ورش تخطيط تشاركية
- [3]- إجراء مقابلات معمقة مع الخبراء المحليين

ثانياً: المنصات الرقمية:

- [1]- تطبيقات المشاركة المجتمعية
- [2]- خرائط الويب التفاعلية: هي منصات رقمية تعرض الخرائط وتتيح للمستخدمين التفاعل معها، غالباً لإضافة معلومات أو تعديلها، أو استعراض بيانات محددة تتعلق بالتنمية المحلية والمشاركة المجتمعية.
- [3]- استطلاعات الرأي الإلكترونية

ثالثاً: اللجان المجتمعية:

- [1]- تشكيل لجان محلية تمثل المجتمع
- [2]- إشراك القيادات المجتمعية في التخطيط
- [3]- تفويض صلاحيات للمجالس المحلية

ثالثاً: اليات التكامل بين المستويات التخطيطية

يمثل التكامل بين المستويات التخطيطية المختلفة التحدي الأكبر في تنفيذ استراتيجيات التنمية المكانية. يضمن هذا التكامل اتساق السياسات وتكامل الأدوار وتجنب ازدواجية الجهود.

أولاً: آليات الربط بين التخطيط الوطني والإقليمي والمحلي

[1]- التسلسل الهرمي للتخطيط

- من الأعلى إلى الأسفل: ضمان اتساق الخطط المحلية مع الأهداف الوطنية
- من الأسفل إلى الأعلى: رفع الاحتياجات المحلية إلى مستوى التخطيط الوطني
- التخطيط التكاملي: الجمع بين النهجين في عملية تخطيطية ديناميكية

[2]- لجان التنسيق المشتركة:

- اللجان الوطنية الإقليمية: لمتابعة تنفيذ الخطط الإقليمية
- اللجان الإقليمية المحلية: لتنسيق المشاريع على مستوى المحافظات
- اللجان المحلية المجتمعية: لضمان مشاركة المجتمع في التخطيط

[3]- أنظمة المتابعة والتقييم الموحدة:

- مؤشرات أداء موحدة لجميع المستويات.
- منصات إلكترونية لمتابعة تقدم التنفيذ.
- تقارير دورية عن مدى تحقيق الأهداف.

ثانياً: آليات تكامل الخطط المكانية مع خطط التنمية الاقتصادية

[1]- التخطيط المتزامن:

- دمج البعد المكاني في خطط التنمية الاقتصادية منذ مراحلها الأولى
- مراعاة الجدوى الاقتصادية عند إعداد الخطط المكانية
- تزامن دورات التخطيط للجانبين المكاني والاقتصادي

[2]- حزم التمويل المتكاملة:

- موازنات مخصصة للمشاريع ذات البعد المكاني-الاقتصادي
- صناديق تنمية متكاملة تدعم المشاريع المشتركة
- حوكمة مالية موحدة لإدارة الموارد المشتركة

[3]- مؤشرات الأداء المتكاملة:

- مؤشرات اقتصادية-مكانية مثل: الكثافة الاستثمارية لكل منطقة
- مقاييس الكفاءة مثل: تكلفة تقديم الخدمات لكل فرد
- مؤشرات الأثر مثل: تأثير المشاريع على النمو الاقتصادي الإقليمي

الخاتمة:

تمكنك هذه الورقة البحثية من تحقيق هدفها الرئيسي في تحليل الأسس النظرية للتنمية المكانية وتقديم إطار تطبيقي متكامل لها، وقد أكدت الدراسة أن الانتقال من المفهوم النظري إلى التطبيق الجغرافي الفعال يتطلب تبني رؤية تكاملية تجمع بين الأسس النظرية المتينة والآليات التطبيقية العملية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

أولاً: النتائج:

- [1]- لا تزال النظريات الكلاسيكية تحتفظ بأهميتها في فهم التفاوتات المكانية بين المناطق المختلفة.
- [2]- تبرز الحتمية بدمج النظريات الحديثة التي تركز على الأبعاد المؤسسية والمجتمعية.
- [3]- تمثل أدوات التحليل المكاني العمود الفقري لتحويل البيانات إلى قرارات تحول الرؤية التنموية إلى واقع ملموس.
- [4]- تضمن المشاركة المجتمعية قبول الخطط واستدامة نتائجها.
- [5]- التكامل بين مستويات التخطيط يمنع التكرار ويحقق التماسك.
- [6]- تشكل المعوقات المؤسسية والتقنية تحدياً أكبر من ندرة الموارد المالية.
- [7]- تظهر الحاجة الملحة لبناء قدرات مؤسسية متخصصة في التنمية المكانية وآليات تطبيقها.
- [8]- يتوقف نجاح التنمية المكانية على تكامل الأدوات التقنية والآليات المجتمعية.
- [9]- يتطلب تحقيق التنمية المتوازنة الإدماج الشامل لكافة أجزاء الإقليم.
- [10]- يستلزم الانتقال من التنظير إلى التطبيق تبني رؤية متكاملة تجمع بين المعرفة النظرية والأدوات التطبيقية والتكامل المؤسسي، لتحويل المفاهيم المجردة إلى مشاريع تنموية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، مما يضمن تحقيق تنمية مكانية متوازنة وفعالة.
- [11]- أبرزت الدراسة أهمية الربط بين المناهج التحليلية الوصفية والكمية في الدراسات الجغرافية التطبيقية.
- [12]- بينت الدراسة إمكانية ردم الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال ربط النظريات الكلاسيكية بآليات التطبيق المعاصرة.

[13]- أن تكامل المقاييس المكانية المتعددة (المحلية، الإقليمية، الوطنية) في التحليل الجغرافي يمكن ان يسهم في تحقيق تنمية مكانية شاملة ومتكاملة.

توصيات الدراسة:

- [1]- إنشاء إطار تكاملي يربط النظريات الكلاسيكية والمعاصرة بآليات التطبيق العملي في تخطيط التنمية المكانية.
- [2]- تعزيز القدرات المؤسسية من خلال إنشاء وحدات متخصصة في التحليل المكاني وتطوير آليات التخطيط التشاركي.
- [3]- الاستفادة من أدوات التحليل المكاني المتقدمة مثل نظم المعلومات الجغرافية والتقييم متعدد المعايير لدعم اتخاذ القرار.
- [4]- تفعيل المشاركة المجتمعية عبر المنصات الرقمية واللجان المحلية لضمان قبول الخطط واستدامتها.
- [5]- ربط مستويات التخطيط (المحلي والإقليمي والوطني) لمنع الازدواجية وتحقيق التكامل في سياسات التنمية.
- [6]- تطوير مؤشرات كمية لقياس العدالة المكانية وكفاءة توزيع الخدمات بين المناطق.
- [7]- تعزيز التكامل بين السياسات القطاعية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة.
- [8]- إنشاء أنظمة للرصد والتقييم قائمة على التحليل المكاني لمتابعة تنفيذ المشاريع وتقييم أثرها.
- [9]- تبني إستراتيجية عملية لإحياء النظريات الكلاسيكية ولا سيما نظرية المركز المكاني وتحويلها إلى أدوات تخطيطية فاعلة، وذلك من خلال دمجها في منظومة تطبيقية متكاملة تعتمد على الآليات المعاصرة، مثل أدوات التحليل الكمي المتقدم، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وأطر الحوكمة التشاركية، بهدف نقل هذه النظريات من حيز التنظير المجرد إلى حيز التطبيق العملي في صياغة السياسات وتنفيذ المشاريع التنموية على أرض الواقع.

قائمة المراجع:

1. جهان مصطفى منصور. (2025). **التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق**. مجلة كلية الآداب - جامعة مصراتة، العدد (6)، يونيو.
2. مصطفى جليل إبراهيم. (بدون سنة). **التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق**. جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي. دراسة منشورة عبر الإنترنت.
3. هبة كردوش، وعبد القادر حريري. (2020). **التنمية المكانية: استراتيجيات وآليات التطبيق**. مجلة بحوث جامعة حلب - سلسلة الهندسة المدنية والمعمارية والبيئية، العدد (32)، ص 1-22.
4. علي عبد عباس العزاوي. (2009). **نظم المعلومات الجغرافية: GIS أسس وتطبيقات**. دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص 90-91.
5. Liu, P., & Biljecki, F. (2022). *A review of spatially-explicit GeoAI applications in Urban Geography. International Journal of Applied Earth Observation and Geoinformation*, 112, 102936.
6. Spaliviero, M., Boerboom, L., Gibert, M., Spaliviero, G., & Bajaj, M. (2019). *The Spatial Development Framework to facilitate urban management in countries with weak planning systems. International Planning Studies*, 24(3-4), 235-254.
7. World Bank. (2009). *World Development Report 2009: Reshaping Economic*

- Geography*. Washington, DC: The World Bank.
8. OECD. (2017). *Effective Spatial Governance Handbook*. Paris: OECD Publishing, p. 23.
 9. UN-Habitat. (2015). *International Guidelines on Urban and Territorial Planning*. Nairobi: United Nations Human Settlements Programme, pp. 8–14.
 10. Perroux, F. (1955). *Note sur la notion de "pôle de croissance"*. *Économie Appliquée*, 8(1–2), 307–320.
 11. Porter, M. E. (1998). *Clusters and the New Economics of Competition*. *Harvard Business Review*, 76(6), 77–90.
 12. Hansen, N. (1990). *Economic Development and Regional Growth in Developing Countries*. *Economic Development Quarterly*, 4(1), 36–44.